



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2021

محور التنمية المجتمعية 2

الشباب





5	مقدمة.....
6	أولاً: دور وزارة الشباب وإنجازاتها
14	ثانياً: متابعة الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019–2025):.....
18	ثالثاً: مواطن الضعف والخلل في الأداء
23	رابعاً: متابعة توصيات تقرير حالة البلاد 2020.....
26	خامساً: التوصيات
29	المراجع.....
30	الملحق.....



مقدمة

يمثل قطاع الشباب فرصة وطنية وإقليمية لا بد من استثمارها على جميع الأصعدة وفي شتى المجالات، وهذا ما يتبناه الخطاب الرسمي في الأردن، وحتى مع ذلك فثمة حاجة إلى المزيد من الاهتمام بقطاع الشباب، وأن توضع سياسات الشباب على سلم الأولويات الوطنية.

ويعدُّ تطوير قطاع الشباب الأردني مسعىً وطنياً واجتماعياً رئيساً، يتطلب تكامل الجهود وتوحيدها وتضافرها للجهات العاملة مع الشباب كافة سواء كانت حكومية، أو من القطاع الخاص، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو المنظمات الإقليمية والدولية. ويتطلب ذلك وضع الخطط والبرامج والسياسات العملية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للشباب في عالم شديد التعقيد وسريع التغير، إضافة إلى وجوب توافر الظروف المواتية لتيسير العمل الشبابي لخدمة الشباب ورعايتهم، وخاصة في ظل الفئة التي يتميز بها المجتمع الأردني.

وتعدُّ وزارة الشباب الجهة الحكومية المسؤولة عن السياسات الوطنية للشباب، إذ تمتد مسؤولياتها وتنتشر المرافق التابعة لها لتشمل جميع أرجاء المملكة، ويعدُّ تعامل الوزارة مع الشباب أنفسهم ذا قيمة كبيرة، الأمر الذي يؤكد أهمية وجود رؤية واضحة واستراتيجيات مدروسة وآليات من المتابعة والتقييم والمساءلة والمراجعة العلمية المدروسة، بما يضمن للوزارة الاستمرارية وتحقيق الأهداف الوطنية ضمن فلسفة "ماذا تريد الدولة من الشباب؟ وماذا يريد الشباب من الدولة؟"، إضافة إلى عدم إغفال الجانب المؤسسي للوزارة بكل مكوناتها ليكون داعماً ومسانداً فاعلاً في تحقيق الأهداف.

وتشرف وزارة الشباب على 656 مؤسسة شبابية ورياضية، منها خمس مدن شبابية، و19 مديريةية في المراكز والمحافظات، و396 نادياً وهيئة شبابية، إضافة إلى 201 مركز شبابي، و20 مجمعاً شبابياً ورياضياً، و15 بيتاً ومعسكراً للشباب، إذ تعدُّ هذه المنشآت الذراع الحقيقي لتحقيق رؤية الوزارة ورسالتها. وثمة جهد تطويري من حيث البرامج والخطط في السنوات الأخيرة، لكن هذا يحتاج إلى مزيد من العمل والإنجاز.

ويبدو من خلال مراجعة تقارير حالة البلاد للأعوام 2018 و2019 و2020 ومراجعة الوضع الراهن، أن التحديات التي تعاني منها الوزارة ما زالت جاثمة في طريقها، فعلى المستوى الداخلي لن يتحقق الإنجاز المرجو إلا إذا ارتقي بالقدرات المؤسسية، وعلى المستوى الخارجي لا بد أن تتولى الحكومة مسؤولياتها في سبيل الارتقاء بقدرات الشباب وتمكينهم بالصورة التي تجعلهم فرصة وطنية لا تهديداً، وخاصة في ضوء المعطيات المعقدة على الساحة الوطنية وفي الإقليم والعالم أيضاً.

كما تجدر الإشارة إلى تعاون الكوادر القيادية في وزارة الشباب، وكان ذلك واضحاً بمدخلة معالي الوزير في ورشة العمل التي نوقش فيها مراجعة قطاع الشباب، ولوحظ شروع الوزارة حالياً بالعمل ببعض التوصيات والفعاليات التي تبشر باهتمام كبير من الوزارة بالتوصيات وبتقرير المراجعة.

أولاً: دور وزارة الشباب وإنجازاتها

أظهرت تقارير الإنجاز الواردة من وزارة الشباب، والالتقاء مع عدد من قياداتها، أن الوزارة بذلت جهوداً للتعامل مع جائحة كورونا حتى مع المفاجأة والذهول اللذين سادا المشهد العام، لا على المستوى الوطني وحسب، بل على مستوى العالم. إذ أعادت الوزارة ترتيب أولوياتها، ونفذت مجموعة من النشاطات، وعملت على عدد من المجالات المتصلة بجائحة كورونا، وكانت على النحو التالي:

1. المجال الوقائي قبل حدوث الأزمة

عملت وزارة الشباب مع بدء انتشار فيروس كورونا، وقبل تسجيل أي إصابة في الأردن، بالتركيز على الجانب الوقائي والتوعوي، تنفيذاً لمحور الشباب والصحة، وهو أحد محاور الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)، وقد عُقد ما يزيد على 210 ورش عمل في مراكز الشباب والشابات كافة والبالغ عددها 197 مركزاً شبابياً، استهدفت حوالي 2,149 شاباً وشابة من أعضاء هذه المراكز.

2. إجراءات الوزارة أثناء حدوث الأزمة

اتخذت الوزارة الإجراءات الاحترازية والمتبعة على مستوى الدولة لمواجهة جائحة كورونا؛ وذلك للحفاظ على سلامة الشباب الأردني وأفراد المجتمع، وتحقيق أعلى مستويات من الأمن والسلامة لهم، من خلال الإعلان عن إغلاق المراكز والأندية وإيقاف الأنشطة، ليتم التحول إلى تنظيم برامج تدريبية وتوعوية، باستخدام وسائل الاتصال المرئي، ووسائل التواصل الاجتماعي "أون لاين".

ومنذ اللحظة الأولى لإعلان الأردن عن إصابة أول مواطن، شكّلت الوزارة غرفة عمليات رئيسية في مركز الوزارة، و13 غرفة عمليات فرعية في جميع مديريات الشباب في المحافظات، ووضعت الخطط اللازمة لها للتعامل مع هذا الوباء. كما جهزت جميع بيوت الشباب ومعسكرات الشباب والمنشآت الرياضية ووضعتها في تصرف وزارة الصحة، لتكون بمثابة مقرات للحجر والإيواء حال استدعت الحاجة لاستخدامها.

كذلك جرى تخصيص المدن الشبابية وبيوت الشباب في العاصمة والمحافظات بوصفها مراكز لتلقي المطعم ضد فيروس كورونا.

3. مجال الصحة والأمن والسلامة

أخذت الوزارة في هذا الجانب عدداً من الإجراءات الضرورية على النحو التالي:

- متابعة أعمال مديريات الشباب للتأكد من الاستمرار في أعمال التعقيم والتطهير اللازمة لبيوت الشباب، والبالغ عدد الأسرة الجاهزة فيها 1,170 سريراً، إضافة إلى تعقيم المراكز الشبابية والمنشآت الرياضية.
- التحضير لإقامة معسكر أنماط الحياة الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 25-2020/04/28.
- إعداد وتصميم مجموعة من المواد الإعلامية (المسموعة والمرئية والمكتوبة)، والمشاركة بإعادة نشرها على صفحات التواصل الاجتماعية الرسمية لمديريات الشباب والمراكز الشبابية، إذ بلغ عددها 210 بوستات، و11 فيلماً توعوياً وثقافياً تتصل بالوقاية من فيروس كورونا والتنبه للإشاعات، وسبل قضاء أوقات الفراغ بفائدة، وعن مهارات الحياة وغيرها.
- ساهمت الوزارة بنشر عدد كبير من الرسائل الصحية والتوعوية الصادرة عن وزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).
- أعدت الوزارة برامج تدريبية في المجال الصحي "التدريب عن بعد" لمجموعة من الشباب الذين تلقوا تدريبات مختلفة من البرامج في "مركز إعداد القيادات الشبابية، ومديرية الشؤون الشبابية" لتوجيه رسائل للشباب والمجتمع، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، بضرورة التقيد بالتعليمات الرسمية، والمكوث في المنزل، إضافة إلى نشر الرسائل التوعوية.
- استكملت الوزارة تنفيذ عدد من البرامج بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة/اليونيسيف، وكذلك عدد من المشاريع التي تستهدف اليافعين والشباب، بهدف تطوير الصحة النفسية لديهم، وتنمية الذات وتطويرها، والتكيف مع مختلف الضغوط، إضافة إلى ترسيخ مفاهيم المواطنة الصالحة، واستهدفت المرحلة الأولى (20 ألف شاب وشابة).

- نظمت الوزارة حملة تطوعية صحية بعنوان "إلك وفيد" بهدف مساندة الجهود الحكومية لتشجيع المواطنين للتسجيل على المنصة الوطنية للتطعيم، وقد شارك في هذه الحملة 150 شاباً من المدربين على مستوى المملكة، وأسهم ذلك تسجيل الآلاف من المواطنين، وما زال عمل الحملة مستمراً.

4. مجال البرامج والتدريب والتكنولوجيا والابتكار

- أطلقت الوزارة التسجيل في الملتقى الثاني للرياديين الشباب 2020 تحت عنوان "شبابنا عنوان اقتصادنا" عبر منصة إلكترونية خاصة، واستقبل ما يزيد على 350 مبادرة في قطاعات الصحة والسياحة والزراعة والأمن الغذائي، وهي القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة.
- أطلق تحدياً بعنوان "أردن مبتكر" في 2020/4/22، وهو تحدي استهدف الفئة العمرية للشباب (14-28) سنة، بهدف تمكين مهاراتهم وتطويرها وتنفيذ مشاريعهم، وتقديم الدعم التقني والمالي لأصحاب المشاريع الريادية القائمة والهادفة إلى إيجاد حلول للمشكلات المجتمعية في مختلف القطاعات، وفتح باب التقديم إلكترونياً. وبلغت عدد المشاريع المقدمة 332 مشروعاً تأهل منها 42 مشروعاً قدمت أفكاراً ريادية في قطاعات التعليم والصناعة والاقتصاد وغيرها، وفاز 23 مشروعاً لدعمها.
- العمل على استخدام البرامج الإلكترونية لتنفيذ أنشطة الوزارة عن بعد، والتواصل مع الشباب، وجرى العمل على إنشاء مركز الشباب الافتراضي بالتعاون مع (USAID)، من خلال اتفاقية وقعت بتاريخ 2020/7/6، ويتيح هذا المركز الفرصة للشباب والشابات الانضمام إليه، حيث طُورت من خلاله منصة إلكترونية رسمية تتضمن عدداً من النوافذ، مثل التعليم والتدريب وغيرها من المجالات التي تخدم الشباب وتصلق مهاراتهم.
- إطلاق مشروع حاضنات الابتكار الاجتماعي بالتعاون مع اليونيسيف لتدريب الشباب على إعداد المشاريع الريادية في مختلف المجالات، وتخصيص جوائز ودعم مالي وتقني.
- إطلاق مسابقة "معاكم أونلاين" بالشراكة مع منظمة اليونيسيف، و"حب الأردن" ومنصة "نحن"، وهي مسابقة "أون لاين" هدفت إلى تسليط الضوء على مواضيع تخص اليافعين والشباب، وتعزز دورهم في المجتمع من خلال حثهم على ممارسة بعض المهارات مثل التفكير الإبداعي والابتكار، ورفع الوعي عند الشباب، إضافة إلى الأنشطة التي تنمي قدراتهم الذهنية والجسدية بطريقة تفاعلية خلال مدة الحظر، عبر الجلسات

الحوارية وورش العمل مع خبراء ومتخصصين ومؤثرين، إضافة إلى عدد من المسابقات والتحديات الفردية والجماعية.

- إطلاق برنامج "مهاراتي" باستخدام التكنولوجيا (التواصل عن بعد) في 75 مركزاً شبابياً، وهو برنامج يتضمن التدريب على مهارات الحياة الأساسية، وتوظيفها للوقاية من فيروس كورونا، بهدف إكساب الشباب أنماط الحياة الصحية السليمة ومهارات نفسية واجتماعية.
- إطلاق البرنامج الوطني التعريفي بالاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) ضمن برنامج "شبابنا قوة"، تضمن تصميم 60 مبادرة شبابية في 60 منطقة على مستوى المملكة، وجرى دعم هذه المبادرات بمبلغ 300 ألف دينار أردني بواقع 5,000 دينار لكل مبادرة، وتم الوصول إلى 10 آلاف شاب، ويستمر البرنامج سنتين.
- إطلاق برنامج "شبابنا عزوتنا"، وهي مسابقة شبابية تدعم المواهب والإبداع لدى الشباب، وتجسد التعاون بين القطاعين العام والخاص بناء على توجيهات جلالة الملك، وأطلقت خلال شهر رمضان المبارك عام 2020.
- إطلاق دليل تحت عنوان "دليلي.. شباب"، وهو دليل شبابي معاصر يحتوي على العديد من الدورات التدريبية الحديثة عبر الإنترنت، تقدمها عدد من الجامعات والمعاهد العربية والملتقيات العالمية المرموقة، في عدد كبير من التخصصات والمجالات.

5. مجال العمل التطوعي

- وفّرت الوزارة والأندية الرياضية التابعة لها 188 حافلة ووُضعت في تصرف الحكومة لمواجهة جائحة كورونا، بالتعاون في عدد من المحافظات مع الحكام الإداريين ووزارة الصحة والدفاع المدني، وذلك من أجل توزيع الأدوية للمرضى أو نقل المرضى من أماكن سكنهم واليها، إضافة إلى توزيع طرود الخير للمحتاجين بالتعاون مع الجهات المختصة في بعض المناطق.
- أعادت الوزارة بالشراكة مع مؤسسة ولي العهد إطلاق تسجيل المتطوعين من خلال منصة "نَحْنُ" وهي إحدى مبادرات نوى، التابعة لمؤسسة ولي العهد ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف"، والتي تجاوز فيها عدد المتطوعين المسجلين على المنصة 86,280 متطوع و284,460 فرصة عمل تطوعية، مع أخذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية المتطوعين وسلامتهم، والالتزام بسياسات العمل التطوعي.
- إطلاق حملة "فيينا الخير" بالشراكة مع جمعية "مجددون"، وتتضمن الحملة توزيع سبعة آلاف طرد بقيمة 175 ألف دينار وأربعة آلاف حقيبة مدرسية بقيمة

24 ألف دينار.

- تنفيذ دورة تدريبية بعنوان "التطوع في إدارة الأزمات" بالتعاون مع "همم" بنك العمل التطوعي، والاتحاد العربي للعمل التطوعي "أون لاين" للفترة 18-22/4/2020.
- إعداد سجلات الفرق التطوعية التابعة للمراكز الشبابية والأندية الرياضية والهيئات الشبابية، وهذه الفرق جاهزة لأي عمل تُكلف به، بالتعاون مع الجهات المعنية بإدارة الأزمة.
- تم تجهيز فريق عمل تطوعي مساند مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، باسم "فريق شبابنا" لدعم فريق "ساند" التابع للهيئة، وحُدِّدت مهام الفريق وواجباته، وحصوله على التصاريح اللازمة للقيام بمهامه.
- تعمل الوزارة على الإعداد لوضع استراتيجية وطنية للعمل التطوعي بالتعاون مع مؤسسات الدولة والشركاء، بهدف مؤسسة العمل التطوعي وتنظيمه بصورة علمية ومنهجية، إذ باشرت الوزارة ومنذ مدة سابقة بوضع تصور لتوحيد الجهود توحيداً مؤسسياً.
- ولغاية مؤسسة العمل التطوعي، شكَّلت لجنة عليا للعمل التطوعي برئاسة وزير الشباب وعضوية الأمراء العاميين وبعض الجهات ذات العلاقة.
- أطلقت الوزارة جائزة الحسين بن عبد الله الثاني للعمل التطوعي وميثاق العمل التطوعي برعاية سمو ولي العهد.
- شاركت الوزارة بصورة رئيسة بوضع جائزة التميز للشباب العربي، إذ تبنت جامعة الدول العربية مقترح الجائزة الذي قدمته وزارة الشباب.

6. مجال التكافل والمسؤولية المجتمعية

تبرع موظفو وزارة الشباب بمبلغ 100 ألف دينار أردني لصالح وزارة الصحة لمواجهة جائحة كورونا تعبيراً عن إحساسهم بالمسؤولية المجتمعية نحو مجتمعهم.

7. برامج "ما بعد كورونا"

حُدِّدت البرامج والحملات الإعلامية خلال مدة الجائحة وخلال شهر رمضان، وقسّمت إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: وسائل توعوية للشباب

تتضمن استضافة عدد من رجالات الدولة في مختلف التخصصات، وفي مقدمتها ما يتصل بالتوعية من خلال الخطاب الديني، للحد من عدد من الموضوعات المتصلة بالجائحة من وجهة النظر الشرعية مع مراعاة التنسيق بين مختلف المنصات الإعلامية لتوزيع مدد بث اللقاءات على مدار اليوم، وعدم حصرها في وقت واحد، وكذلك النهي عن إقامة الولائم والتجمعات، والدعوة لإقامة الصلاة في المنزل وغيرها. كما تضمنت المجالات "أون لاين" ومن خلال فيديوهات ونشرات ما يأتي:

- التوعية الصحية والرياضية للشباب.
- المجال الثقافى ومهارات الحياة الأساسية.
- المجالات الاجتماعية والدعم النفسي للشباب.
- مجالات تثقيف الأقران.
- ورش العمل للشباب.
- المحور الثاني: التدريب

يتضمن مجموع الدورات وورش العمل التدريبية للشباب، والتي تنظمها الوزارة ضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب أو البرامج المشتركة مع عدد من المنظمات المحلية والدولية، وإطلاق دليل تحت عنوان "دليلي شباب"، وهو دليل شبابي معاصريحتوي على العديد من الدورات التدريبية الحديثة عبر الإنترنت.

المحور الثالث: تعزيز ثقافة البقاء بالمنزل

وذلك من خلال الحملات التثقيفية ومسابقات الإبداع الشبابي التي أنجزت في مختلف المجالات والتحديات، مثل "شبابنا عزوتنا"، و"أردن مبتكر" الخاصين بشهر رمضان، إضافة إلى المسابقات التي أطلقتها مديريات الشباب والمراكز الشبابية في المحافظات كافة.

ب- الإنجازات على مستوى الأقاليم والمديريات خلال عام 2021:

نفذت وزارة الشباب والمؤسسات التابعة لها 5,457 نشاطاً شملت جميع محاور الاستراتيجية الوطنية للشباب، وشارك بتلك الأنشطة ما يقارب 140,015 شاباً وشابة موزعين على 201 مركز شبابي. وبلغ عدد المشاركين 69,814 شاباً، و70,201 شابة، وهذا يشير إلى أن كل عضو من أعضاء تلك المراكز، كانت لديه الفرصة للمشاركة بأكثر من نشاط من أنشطة محاور الاستراتيجية الوطنية للشباب.

وقد كان إنجاز وزارة الشباب على مستوى الأقاليم واضحاً، إذ كان ثمة زيادة ملموسة في عدد الأنشطة المنفذة في إقليم الشمال تحديداً، وكذلك على صعيد عدد المشاركين بفارق واضح عن إقليمي الوسط والجنوب، كما هو مبين في الجدول رقم (1)، ويمكن أن يعزى الفرق إلى وجود عدد أكبر من مراكز الشباب في إقليم الشمال، لذلك يجب مراعاة توزيع الأنشطة المنفذة في الأقاليم بالتساوي.

الجدول رقم (1): توزيع أنشطة وزارة الشباب ومراكزها بحسب الإقليم وعدد الأنشطة والمشاركين فيها والجنس

الإجمالي	عدد المشاركين		عدد الأنشطة	الإقليم
	إناث	ذكور		
65,847	31,188	34,659	2,280	الشمال
29,035	14,638	14,397	1,396	الوسط
29,632	16,269	11,563	1,658	الجنوب
695	231	464	46	مركز إعداد القيادات الشبابية
16,606	7,875	8,731	77	مديرية الشؤون الشبابية
140,015	70,201	69,814	5,457	المجموع

أما على مستوى إنجاز المديريات، فيُظهر الجدول رقم (2) تبايناً في عدد الأنشطة بين ضمن محافظات إقليم الشمال، إذ احتل محافظة إربد المرتبة الأولى في عدد الأنشطة، بواقع 1,105 أنشطة، و41,777 مشاركاً، وجاءت الأنشطة في محافظتي المفرق وعجلون أقل بكثير، وهذا مؤشر على وجود تباين في الإنجاز يتطلب ضرورة تفعيل بعض المراكز في هاتين المحافظتين.

الجدول رقم (2): توزيع الأنشطة المنفذة في مديريات الشمال بحسب عددها وعدد المشاركين فيها والجنس

الإجمالي	عدد المشاركين		عدد الأنشطة	المديرية
	إناث	ذكور		
41,777	21,233	20,544	1,105	إربد
14,880	5,860	9,020	753	جرش
2,930	1,940	990	109	عجلون
6,260	2,155	4,105	313	المفرق
65,847	31,188	34,659	2,280	المجموع

أما بخصوص مديريات إقليم الوسط، فيظهر الجدول رقم (3) أن ثمة تفاوتاً في عدد الأنشطة فيها، حيث تحتل مديريات البلقاء المركز الأول في عدد الأنشطة بواقع 875 نشاطاً، و9,230 مشاركاً، يليها مديريات العاصمة ثم مادبا، ثم الزرقاء على التوالي. ويعدّ متغير عدد المراكز الشبابية أحد الأسباب في هذا التفاوت.

الجدول رقم (3): توزيع الأنشطة المنفذة في مديريات الوسط بحسب عدد الأنشطة وعدد المشاركين والجنس

المديرية	عدد الأنشطة	عدد المشاركين		الإجمالي
		ذكور	إناث	
العاصمة	323	2,885	4,323	7,208
الزرقاء	96	860	1,070	1,930
مادبا	102	1,422	1,860	3,287
البلقاء	875	9,230	7,380	16,610
المجموع	1,396	14,397	14,638	29,035

أما في مديريات إقليم الجنوب، فيتضح من الجدول رقم (4)، أن ثمة ضرورة لمراعاة اتساع جغرافية الإقليم للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب لتوسيع دائرة الاستفادة من البرامج والأنشطة في الخطط القادمة، علماً بوجود تباين واضح بعدد المشاركين من الذكور والإناث في محافظتي الكرك والعقبة.

الجدول رقم (4): توزيع الأنشطة المنفذة في مديريات الجنوب بحسب عدد الأنشطة وعدد المشاركين والجنس

المديرية	عدد الأنشطة	عدد المشاركين		الإجمالي
		ذكور	إناث	
الكرك	758	4,930	10,340	15,270
معان	528	2,692	2,205	4,897
الطفيلة	113	900	1,570	2,470
البتراء	100	1,138	1,361	2,499
العقبة	159	1,903	793	2,696
المجموع	1,658	11,563	16,269	27,832

أما في مديريات مركز الوزارة، فيتضح من الجدول رقم (5) أن عدد البرامج والأنشطة التي نُفذت تبعاً لمحاور الاستراتيجية الوطنية للشباب، في محور الشباب والمواطنة الفاعلة، قد احتل المرتبة الأولى من حيث عدد الأنشطة والبرامج. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن الإنجاز لا يعكس استثمار الإمكانيات الموجود داخل المركز بالشكل الأمثل، مع ضرورة تفعيل دور المراكز كرافد رئيس للوزارة لتدريب وبناء قدرات الشباب بشكل أمثل، والتركيز على البناء الفكري لهم، والعمل على صناعة قادة من الشباب، وتأهيل العاملين

مع الشباب. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة الاستفادة من الطاقات البشرية والمؤهلة في مركز إعداد القيادات الشبابية لتدريب موظفي الوزارة وبناء قدراتهم في المجالات كافة، والاستفادة من وجود القاعات التدريبية بالمركز والوسائل التدريبية المساندة، والتي تُعد العامل الرئيس للتفكير باستثمار هذه الإمكانيات في الخطط القادمة.

الجدول رقم (5): توزيع الأنشطة المنفذة لمركز إعداد القيادات الشبابية بحسب عدد الأنشطة وعدد المشاركين والجنس

الرقم	المحور الاستراتيجي ضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب	عدد البرامج والأنشطة	عدد المشاركين		الإجمالي
			الذكور	الإناث	
1	الشباب والريادة والتمكين الاقتصادي	12	250	70	320
2	الشباب والمشاركة والقيادة الفاعلة	5	150	115	265
3	الشباب والمواطنة الفاعلة	29	64	46	110
	المجموع	46	464	231	695

ثانياً: متابعة الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025):

أعدت الوزارة تشكيل اللجنة العليا للاستراتيجية الوطنية للشباب برئاسة وزير الشباب وعضوية الأمراء العامين للوزرات وعضوية بعض الشركاء من المؤسسات المعنية، والبدء بتشكيل اللجان اللازمة لوضع الخطة التنفيذية.

أ) الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025):

شكّلت وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) المعمول بها حتى وقت إعداد هذه المراجعة، حالة إيجابية في استئناف الأنشطة الشبابية على الصعيد الوطني، وهدفت إلى استثمار الشباب وتشجيعهم على الابتكار والتفكير الخلاق والإبداعي الذي ينظر إلى الواقع والمشاكل بعين الفرص والتطوع والمبادرة والريادة والاعتماد على الذات، وقد جاءت هذه الاستراتيجية في سبعة محاور رئيسية، ضم كل منها عدداً من الأهداف الاستراتيجية كما يظهر في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): أهداف الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)

المحور	الهدف الاستراتيجي
الشباب والتعليم والتكنولوجيا	تطوير بيئة تعليمية علمية وتربوية آمنة وداعمة ومحفزة باستخدام تكنولوجيا المعلومات.
الشباب والمواطنة الفاعلة	تعزيز مفاهيم الثقافة والمواطنة وتأسيس الهوية الوطنية، والاهتمام بقيم الانتماء والعدالة والمشاركة دون تمييز.
الشباب والمشاركة والقيادة الفاعلة	<ul style="list-style-type: none"> تمكين الشباب في المجالات: السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. بناء قدرات الشباب والعاملين معهم معرفياً لتأسيس المبادرات الفاعلة وإدارتها. تطوير المراكز الشبابية والبنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات الشبابية المتقدمة وتوفير مساحات صديقة.
الشباب والريادة والتمكين الاقتصادي	تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الابداع والابتكار وريادة الأعمال، للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات.
الشباب والحاكمية الرشيدة وسيادة القانون	تعزيز مفاهيم الحاكمية الرشيدة وسيادة القانون وقيمهما وممارساتهما.
الشباب والأمن والسلم المجتمعي	نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر لدى الشباب، بما يعزز الأمن والسلم الاجتماعي ونبذ التطرف والعنف.
الشباب والصحة والنشاط البدني	رفع مستوى الوعي الصحي لدى الشباب، واستخدام الأنماط الصحية السليمة.

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025).

أما على مستوى الإنجازات المتحققة في إطار الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)، فيوضحها الجدول رقم (7) ممثلةً بعدد الأنشطة المنفذة في كل محور، وذلك استناداً للتقارير الواردة من وزارة الشباب عن منجزات المديريات التابعة لها لعام 2021، إذ إن وزارة الشباب نفذت في عام 2021 عدداً كبيراً من الأنشطة في إطار الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025). وبسبب استمرار تأثير جائحة كورونا أوضحت الوزارة أنها استخدمت منصة "زووم" لعقد الأنشطة عن بعد، تزامناً مع عقد عدد من الدورات والأنشطة وجاهياً، حيث عززت البنية التحتية بذلك، ومنحت المشرفين والمشاركين حوافز مادية وبدل استخدام شبكة الإنترنت، ما أدى إلى ازدياد الإقبال على المشاركة في هذه الأنشطة، وهكذا استطاعت الوزارة التكيف مع المستجدات، وإبقاء التواصل مع الشباب بما أتيح لها من وسائل.

الجدول رقم (7): توزيع إنجازات وزارة الشباب لعام 2021 بحسب محور الاستراتيجية الوطنية والإقليم

الرقم	محور الاستراتيجية الوطنية للشباب	إقليم الشمال	إقليم الوسط	إقليم الجنوب	مركز إعداد القيادات الشبابية
1	الشباب والتعليم والتكنولوجيا	404	215	248	
2	الشباب والمواطنة الفاعلة	515	413	293	29
3	الشباب والمشاركة والقيادة الفاعلة	363	176	211	5
4	الشباب والريادة والتمكين الاقتصادي	286	188	204	12
5	الشباب والحاكمية الرشيدة وسيادة القانون	130	127	149	
6	الشباب والأمن والسلام المجتمعي	237	111	219	
7	الشباب والصحة والنشاط البدني	352	166	334	
	المجموع	2287	1396	1658	46

المصدر: بيانات واردة في كتاب وزارة الشباب رقم 1، عام 2022.

وركزت الوزارة على تحقيق التوازن نسبياً بين الذكور والإناث في المشاركة في هذه الأنشطة، ما أدى إلى تعزيز دور المرأة فيها كما يظهره الجدول رقم (1). وبعد مراجعة أبرز الأنشطة التي نفذتها وزارة الشباب ومراكز الشباب التابعة لها وبالتعاون مع الشركاء، يلاحظ غياب عدد كبير من المؤسسات الشريكة في تنفيذ بنود محاور الاستراتيجية الوطنية عن المشهد، والتي حددت الخطة المؤسسية للشباب (2021-2024) وبالتفصيل طبيعة الشراكة لديها، إذ بلغ عدد الشركاء سواء كانوا قطاعاً حكومياً أو خاصاً أو مجتمعاً مدنياً الداخليين في تعاون، أو تمويل، أو دعم استراتيجي، 35 جهة، إضافة إلى الجامعات التي غلب على معظمها طبيعة التعاون والدعم، إلا أن الدعم المقدم كان محدوداً وبالكاد كان ملاحظاً، فلم تستطع الوزارة تفعيل عدد من هذه الاتفاقيات، حتى مع كثرة عدد الشركاء الدوليين من منظمات داعمة أيضاً. ومع أن الاستراتيجية تمثل ملفاً وطنياً لا يقتصر تنفيذه على جهة دون سواها، إلا أن هذا دليل على ضعف التنسيق بين الجهات الشريكة، لذلك على الوزارة إعادة النظر في تفعيل الشراكات، وتقليص عدد الشركاء بالاعتماد على الجهات الفاعلة وذات الاهتمام بالعمل الشبابي وحسب.

وما زالت الوزارة تعتمد على الإنجازات الكمية (اعتماد العدد) دون الالتفات إلى أي تقييم نوعي أو أي قياس علمي للأثر، مع أن هذه الملاحظة وردت في تقارير حالة البلاد السابقة.

(ب) الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب (2021-2024)

أعدت الخطة المؤسسية لوزارة الشباب (2021-2024) وفقاً لمنهجية بطاقات الأداء المتوازن لتتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للشباب بعلاقة تكاملية بين كلتا الاستراتيجيتين، وذلك من خلال العمل على إعداد الكوادر العاملة مع الشباب وتأهيلها، إضافة إلى التأهيل والصيانة والإدامة للمنشآت الشبابية لتستوعب تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية للشباب.

لكن عند وضع الاستراتيجية المؤسسية، اتسم وضع الوزارة بعدم كفاية الموارد والمخصصات المالية، والانخفاض المستمر في موازنتها السنوية، وعدم القدرة على الاستفادة من عدد من الاتفاقيات وتفعيلها مع الشركاء سواء كانوا محليين أو منظمات إقليمية ودولية، وضعف الاستثمار في المؤسسات الشبابية والمدن الرياضية لدعم الموازنة، إضافة إلى قلة الكوادر المؤهلة في الوزارة، إذ بلغ عدد موظفي الوزارة ممن يحملون مؤهل بكالوريوس فأعلى 675 موظفاً من مجموع الموظفين بالوزارة والبالغ عددهم 1739 موظفاً، ونقص وتقدم المعلومات والإحصائيات الشبابية ودقتها. وبناءً على ذلك، لم تستطيع الخطة المؤسسية تحقيق محاور الاستراتيجية الوطنية للشباب حتى مع الجهود المبذولة، إذ كانت الخطة بمعايير أدائها طموحة في كثير من البنود.

وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى أن الوزارات والمؤسسات عملت بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي على إعداد برنامج تنفيذي، وكان آخرها البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة (2021-2024). وبعد المراجعة الخاصة بالشباب والرياضة، تبين وجود عدد كبير من المبادرات والأنشطة، إذ بلغ عدد المشاريع 101 أغلبها ممول من الموازنة العامة، كما أن عدداً من البرامج ليس من ضمن مهام وزارة الشباب وحسب، إنما يحتاج تنفيذه إلى تعاون مع جهات أخرى. وهذا إن دل على شيء فهو يدل على ضعف التنسيق والمتابعة من ضباط الارتباط للمؤسسات والوزارات مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ثالثاً: مواطن الضعف والخلل في الأداء

1. الإطار التشريعي والقانوني:

مع وجود قانون ينظم عمل نشاطات الشباب والوزارة، إلا أن الإطار التشريعي ما زال يتميز بالقصور، إذ لا يوجد نظام تشريعي متكامل يتناول الشباب من حيث مركزهم، ونشاطاتهم، وبرامجهم بهدف تنظيم السياسات الحكومية المعنية بالشباب في القطاعات المختلفة بالمشاركة السياسية الفعالة والمجتمعية والمعرفية والاقتصادية، وهذا يتطلب مراجعة التشريعات والقوانين النازمة للعمل الشبابي وتحليلها وتطويرها، فقانون المجلس الأعلى للشباب صدر عام 2005، ونظام الكشافة (جمعية الكشافة والمرشدات) صدر عام 1987، ونظام إدارة معسكرات الحسين للشباب وبيوت الشباب الأردنية صدر عام 1993، ولهذا لا بد من التطوير والتحديث لهذه التشريعات التي تنظم العمل الشبابي. كذلك يتعين إجراء مراجعة شاملة للاتفاقيات السابقة الموقعة من خلال الوزارة مع عدد من الشركاء بالعمل، وذلك بهدف الوقوف على نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها.

2. الجانب الإداري:

يعد الهيكل التنظيمي لوزارة الشباب والوصف الوظيفي الأساس لتنظيم العمل والرقابة والمتابعة على الأداء الأفضل والأساليب والطرق لأي مؤسسة، إذ عملت الوزارة على تعديل نظام التنظيم الإداري رقم (78) لسنة 2016 عام 2021، وقد اشتمل التعديل على استحداث بعض المديرية الفنية التي ثبتت الحاجة إليها في عمل الوزارة، إلا أن ثمة بعض الملاحظات والمقترحات من خلال التوصيات الضرورية لمواكبة المتغيرات الحديثة والثورة المعرفية الرابعة والحالة الاقتصادية، وكذلك التسارع المعرفي والحاكمية الرشيدة والمتابعة وقياس الأثر. إذ يعد الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي الصحيح الأداة الأمثل لضبط الخطط والبرامج وتنفيذها والرقابة عليهما من خلال الكادر الإداري المؤهل لذلك. بذلك يتم الوصول إلى نتائج ملموسة تنعكس على الموازنة الخاصة بالوزارة ورسالتها.

ومن خلال الزيارات الميدانية ومتابعة عمل الوزارة تبين وجود خلل في بعض الجوانب والنواحي الإدارية المتصلة بالكادر من ناحية الكفاءات والتعيينات وأسس التقييم وسياسة الثواب والعقاب، وهذا يتمثل ببعض التعيينات التي وقعت سابقاً.

وبناءً على أفضل الممارسات العالمية، فقد استقطبت الوزارة بالتعاون مع الشركاء خبراء للعمل على وضع وصف وظيفي لكل وظيفة ومختلف الوظائف وفئاتها بما سينعكس إيجاباً على أداء الوزارة لكل وظيفة من الكوادر، وهذا يتناغم مع تنفيذ المهام الموكلة إلى

كل وظيفة، وأن تكون التعيينات مستقبلاً بناءً على دراسة مبنية على الحاجة الفعلية لكل وظيفة، وهذا سينعكس أيضاً على المخرجات والعدد والمؤهلات لكل وظيفة، وآلية سير الأعمال بسلاسة وديناميكية وبأقل التكاليف، وذلك لضبط النفقات التشغيلية وترشيدها، وربط الترقيات بمؤشرات أداء وتقييم مبني على معايير، منها على سبيل المثال لا الحصر "التعليم المستمر".

3. الجانب المالي؛

بناءً على تراكمات سابقة، يتضح وجود خلل في بعض إجراءات الرقابة المالية وإدارة موارد الوزارة وأصولها، للوصول إلى أفضل مخرجات مالية وآلية صرف ضمن سياسة مالية واضحة وصحيحة بهذا الخصوص، وهذا يشكل تحدياً حالياً للوزارة من التبعات الناتجة عنه، ومن الملاحظ إجراء تغييرات وإجراءات على المستوى الإداري والمالي تجب الإشارة إليها بإيجابية، لأن هدفها هو الحد من حدوث أي خلل مالي، فثمة قضية تنظر بالمحاكم الأردنية بهذا الخصوص، وثمة قضايا أخرى تخص مكافحة الفساد حوّلت للقضاء للبت بها. كذلك هناك ضرورة لتفعيل دور وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي بما يحقق أهدافها، وبما يواكب المتغيرات، إذ إن آخر تعديل على النظام المالي والإداري المطبق في الوزارة كان في عام 2011.

4. بيوت الشباب؛

يوجد عدد من بيوت الشباب في المحافظات عمل صيانة لبعضها وإعادة تأهيلها، والبعض الآخر لم يؤهل، ولم تُسوّق سياحياً بالمستوى المطلوب. أما بخصوص الكوادر، فثمة ضعف في تأهيل البعض منها، إضافة إلى وجوب التركيز على أهمية مراعاة إجراءات السلامة العامة في بعض بيوت الشباب، وأهمية ترويج هذه البيوت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. إلا أن الوزارة من خلال شراكة مع البنك الدولي بصدد تأهيل بعض البيوت وتدريب الشباب القاطن لإدارتها بوصفها فرصة استثمارية لهم.

5. مديريات الشباب في المحافظات؛

يتبع لوزارة الشباب 13 مديرية شباب، بواقع مديرية لكل محافظة، إضافة إلى مديرية شباب لإقليم البترا. ووفقاً للأنظمة، فإن الأندية والهيئات الشبابية والمراكز الشبابية والمجمعات الرياضية وبيوت الشباب تتبع إدارياً لمديرية الشباب ضمن المحافظة.

ويكمن التحدي الحقيقي في عمل مديريات الشباب في الصلاحيات والمحاسبة. فالصلاحيات مقيّدة وقد لا تتعدى الإدارة والتشغيل، كما أن التعليمات المالية تتحكم بسير العمل في كثير من الأحيان، وفي المقابل ثمة غياب للمتابعة والتقييم لعمل هذه المديريات.

كما لوحظ غياب التقييم الوظيفي المؤسسي، وعدم وجود سجلات رصد الأداء للموظفين، ما أدى إلى عدم وضوح البوصلة الوظيفية من حيث الأحقية والترقيات والترفيعات والإحلال والتعاقب الوظيفي...إلخ.

6. جمعية الكشافة والمرشدات:

تأسست الحركة الكشفية في الأردن عام 1954، وأصبحت عضواً في المنظمة العالمية للحركة الكشفية عام 1955. أما الحركة الإرشادية فقد بدأت في عام 1938، وأصبحت عضواً في الجمعية العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة في عام 1978. وقد شكلت جمعية الكشافة والمرشدات وفقاً لنظام الجمعية لسنة 1987 وتعديلاته التي انبثقت من قانون رعاية الشباب المعمول به.

وكانت تقارير حالة البلاد للأعوام 2018 و2019 و2020 قد أوصت بتعديل المادة (5) في نظام الجمعية (المتصلة بتشكيل الهيئة العامة)، وذلك بإضافة "كشافة القطاع الأهلي، وكشافة ومرشدات وكالة الغوث، وكشافة قطاع الجامعات" ليأخذ هؤلاء مكانتهم في الهيئة العامة، وبذلك تتسع الإمكانيات الشبابية في رعاية الشباب في هذا الجانب، إضافة إلى دمج الكشافة والمرشدات ضمن نشاطات الاستراتيجية الوطنية للشباب. لكن الوزارة لم تتخذ أي إجراء حيال ذلك.

ومن خلال مبدأ العمل التشاركي لوزارة الشباب، فقد قدمت الوزارة الدعم المالي والكوادر المؤهلة لمساعدة الجمعية في تنفيذ أعمالها وبرامجها وأنشطتها.

7. مركز إعداد القيادات الشبابية:

هو مركز متخصص لتأهيل القيادات الشبابية وتدريبها، إذ يوفر برامج التدريب المتخصصة على المستويين الوطني والعربي، ويشكل فرصة استثمارية من خلال نظامه واستقلاليته التي لم تُستثمر بالصورة المثلى سواء في الجانب الرياضي المعني بتصنيف المدربين والمنقذين وتأهيلهم، أو في الجانب الشبابي المعني بتأهيل القيادات الشبابية. وثمة بعض التحديات التي من الممكن إجمالها على النحو التالي:

- ضعف مجالس الإدارة المتعاقبة، وعدم قدرتها على تطوير رؤية واستراتيجية لاستثمار الفرص الكبيرة التي يتمتع بها المركز.
- تواضع حجم الإنجاز للإدارات المتعاقبة، وظهور المركز في دوره وأدائه كما لو أنه مجرد مديرية للشباب بإمكانات أكبر.
- غياب الفكر الاستثماري والأكاديمي في رؤية المركز.
- غياب الشراكات الفنية والأكاديمية الدولية والمتخصصة في مجال الرياضة والشباب.
- ضعف بعض المحاضرين في البرامج المختلفة للمركز.

8. المدن الشبابية والرياضية

تتبع لوزارة الشباب خمس مدن شبابية ورياضية، تمتلك إمكانات ضخمة، وتحتضن الأنشطة الشبابية وأنشطة الرياضة من أجل الصحة للجميع المعنية بها الوزارة وفقاً للقانون، وأنشطة الرياضة التنافسية الخاصة بالاتحادات الرياضية.

وتتملك هذه المدن فرصاً استثمارية كبيرة، وخاصة بوجود أندية المدن الرياضية المؤسسة وفق نظام الأندية والهيئات الشبابية. وهي محكومة بأنظمتها الداخلية التي حررتها من الكثير من القيود بغية إعطائها فرصة الاستثمار، ولكنها أصبحت تعاني من مشاكل التمويل وتضخم الكوادر نتيجة استغلال السلطة بالوساطة والمحسوبية، وغياب المتابعة والتقييم عن إداراتها ولإداراتها أيضاً، إلى جانب وجود مجالس إدارة أو مواقع قيادية غير مؤهلة لقيادة الاستثمار في هذه المدن مع غياب تقييم الأداء.

وقد أدت هذه الظروف والعوامل إلى الحد من توسع هذه المدن في الاستثمار بالصورة التي تجعلها قادرة على رفد الوزارة بالمستوى المأمول، بل إنها أصبحت في بعض المواقع عبئاً على الوزارة التي تضطر أحياناً إلى تغطية نفقاتها ورواتب موظفيها من موازنة الوزارة... فأين الاستثمار؟

9. المباني والمقرات للمراكز الشبابية

تشكل المباني المستأجرة تحدياً من حيث ضيق المساحات والمساحات وقلة التجهيزات، ومع ذلك هناك مراكز ذات إمكانات متواضعة نجحت في تسجيل الكثير من الإنجازات مع أن مبانيها مستأجرة ومتواضعة. والجدير بالذكر أن الإقبال على تأسيس المراكز من خلال

الأهالي وأصحاب النفوذ لا يتصل بخدمة الشباب قدر اتصاله بإيجاد مداخل للتعيينات.

ويمكن أن تكون الحلول المقترحة كما يلي:

- التعامل مع هذا التحدي بخطة طويلة المدى تتلخّص في التدرّج بتحسين مواصفات وتجهيزات المقرات المستأجرة، أو استبدال أخرى بها، أو إقامة أبنية جديدة وفق أولويات حقيقية، ومن جهة أخرى عدم الموافقة على تأسيس أيّ مركز إن كان سيتخذ مبنى مستأجراً مقرّاً له.

- بناء شراكات مع المؤسسات الأهلية من أندية وجمعيات وجامعات وغيرها، واستخدام مقراتها لتمكين الشباب.

- تعزيز التعاون مع الجامعات لتوفير مقرات شبابية جامعية بإشراف الوزارة.

أما المقرات الممنوحة ضمن برنامج المبادرات الملكية، فقد شكّلت هذه المقرات إضافة نوعية للقطاع من حيث زيادة عدد المراكز، والرفع من جودة البناء، وسعة المساحات الملحقة بالمراكز، والحرص على تجهيز المراكز تجهيزاً مناسباً.

لكن التحدي الذي تواجهه هذه المقرات، أنها أقيمت غالباً في مناطق بعيدة نسبياً عن التجمعات السكانية، بحكم أنها مملوكة للدولة، إلى جانب أنها لم تعزّز بالكوادر المؤهلة، ولم تحظَ بالمتابعة والرقابة اللازمين.

ويقترح لهذه المقرات لمزيد من التفعيل العمل على ما يلي:

- استخدام وسائل نقل مستأجرة أو صرف بدل مواصلات للشباب الأعضاء وفق آلية مالية مضبوطة، لتذليل عقبة بُعد بعض المقرات عن التجمعات السكانية.

- دراسة موضوع كوادر هذه المراكز وفق المقترحات سابقة الذكر.

10. وحدة المتابعة والتقييم:

جرى تأسيس وحدة المتابعة والتقييم وربطها مباشرة بوزير الشباب، إذ باشرت الوحدة بوضع المهام الرئيسية لها وتحديد الأوصاف الوظيفية للوحدة. كما عملت الوحدة على وضع الخطة التنفيذية لها لتتضمن استحداث نظام إلكتروني لعملية المتابعة والتقييم، وتحديد الكوادر الإدارية العاملة بها، واختيار ضباط الارتباط لإجراء عمليات المتابعة والتقييم للبرامج والمشاريع في مركز الوزارة والمديريات في الميدان، وفي المدن الشبابية والمجمعات الرياضية وبيوت الشباب، إضافة إلى متابعة عمل اللجان المشكلة في الوزارة.

كما تم وضع النماذج وأدوات التقييم لقياس المؤشرات الكمية والنوعية وقياس الأثر لبرامج الوزارة.

رابعاً: متابعة توصيات تقرير حالة البلاد 2020

الإجراء المتخذ من الوزارة	التوصية
تم الإجراء من خلال الفصل بين الخطة المؤسسية والخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشباب.	الفصل بين الفعاليات والأنشطة الشبابية من جهة، والمبادرات وتطوير الأداء المؤسسي والأبنية وصيانة المنشآت من جهة أخرى، وذلك بأن تشمل الاستراتيجية الوطنية للشباب جميع الأنشطة الشبابية، بينما يشمل بند المبادرات جميع المبادرات التي تُطوّر لمحاكاة نبض الواقع. أما الاستراتيجية المؤسسية للوزارة فتعنى بجميع أنشطة التطوير الوظيفي والإداري والتدريب وصيانة المنشآت والموازنات والبناء، وتأسيس الأندية والهيئات وتطوير التشريعات وغيرها من المعطيات المؤسسية، على أن تبني الخطط الفرعية للمديريات على هذا الأساس، لتسهيل عملية المتابعة والتقييم والرصد والتوثيق.
	الاستراتيجية الوطنية للشباب
قيد الإجراء.	إعادة الهيكلة وآلية المتابعة والتقييم وقياس الأثر في برامج الاستراتيجية الوطنية للشباب وأنشطتها من خلال اللجنة التوجيهية العليا، والمكتب التنفيذي، ووحدة المتابعة والتقييم والتوثيق.
قيد الإجراء النهائي.	إعداد خطة تنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشباب تبرز البرامج والأنشطة ومؤشرات الأداء والجهات المسؤولة والمتعاونة بما فيها وزارة الشباب والشركاء.
	الاستراتيجية المؤسسية للوزارة
تم الإجراء.	تطوير استراتيجية تأخذ على عاتقها الأداء المؤسسي والصيانة، وتكون بعيدة عن الأنشطة الشبابية، كي ينتهي الخط بينها وبين الاستراتيجية الوطنية للشباب.
تم الإجراء الأولي، والاستمرار بإجراء النظام الإداري صدر في الجريدة الرسمية أما ما يخص الأندية والهيئات الشبابية، فهو قيد الإجراء.	مراجعة شاملة للتشريعات لمواكبة متطلبات المرحلة، سواء اتصل ذلك بالجوانب الإدارية أو بالأندية والهيئات الشبابية أو بالمراكز وبيوت الشباب.
تم الإجراء.	دمج استراتيجية تطوير المراكز الشبابية بالاستراتيجية المؤسسية.
تم الإجراء.	الاعتماد على مؤشرات الأداء الوظيفي وسجلاته ومنهجيات التقييم في آلية التقييم للوحدات الإدارية والوظيفية.
تم الإجراء، وسيصار إلى تطبيقه عام 2022.	إعادة تطوير أسس دعم الأندية والهيئات بما يضمن الشفافية وتحقيق أهداف الوزارة.

الإجراء المتخذ من الوزارة	التوصية
تمّ الإجراء مع الاستمرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة.	الاهتمام بتطبيق معايير جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية، للارتقاء بالعمل ضمن منظور الجودة والتطوير، إذ تشير التقارير ذات الصلة أن الوزارة بحاجة إلى كثير من الجهد للمنافسة مع المؤسسات والوزارات الأخرى.
تمّ الإجراء.	تطوير خطة لإحلال والتعاقب الوظيفي في ضوء خطة الحكومة في التقاعدات.
تمّ الإجراء.	تطوير خطة استثمارية شاملة تطويراً علمياً وواقعياً متخصصاً تشمل الاستثمار الأمثل للمنشآت الشبابية.
الأندية والهيئات الشبابية	
لم يتمّ الإجراء.	الشروع بدراسة ميدانية لتقييم واقع الأندية بهدف الوقوف على الحقائق والتعامل وفق القانون مع الأندية المنقلبة على أهدافها من خلال إجراءات الحل.
هناك تعليمات وأسس جديدة ستطبق على عملية الترخيص.	وقف عملية تأسيس الأندية والهيئات الشبابية ريثما تصوب أوضاعها حيث تحولت من فرصة إلى تهديد في ضوء محدودية المخصصات.
تمّ الإجراء، ونشر التعليمات المتصلة بذلك.	إصدار تعليمات وفق نظام الأندية والهيئات الشبابية حول تفاصيل الانتخابات (على غرار الهيئة المستقلة للانتخاب) لتأطير الاجتهادات، وكذلك إصدار تعليمات للسجلات الإدارية وفق النظام نفسه.
تمّ إعادة تطوير أسس دعم الأندية.	إعادة مأسسة دعم الأندية وفق آلية واضحة تدعم عمل الوزارة والأندية والهيئات الشبابية على حد سواء.
لم يتمّ الإجراء.	تطوير خطط للمتابعة والتقييم على أساس الكم والنوع معاً، وقياس الأثر وفق منهجية علمية ودراسات يقوم بها فريق من الباحثين، وعدم الاكتفاء بالقياس الكمي، وذلك بهدف تضييق الفجوة بين الأداء والإنجاز.
تمّ الإجراء.	إعادة النظر في آلية اختيار المحاضرين والمدربين للأنشطة التي تُنفذ عن بُعد، ووقف التنفيعات والانحياز للمصالح الشخصية.
المدن الرياضية	
تمّ الإجراء.	المتابعة مع الحكومة لبحث مشكلة مخصصات صيانة المرافق الرياضية وحلها مع مجالس المحافظات (اللامركزية)، إذ أثر هذا القرار سلباً على جاهزية المنشآت الرياضية الحكومية.

التوصية	الإجراء المتخذ من الوزارة
حل مجالس الإدارات لأندية المدن الرياضية منتهية المدة، والاستعاضة عنها بمجالس تقوم على كفاءات في الاستثمار والخبرة العملية، والابتعاد عن التنفيعات والمصالح الشخصية.	تمّ حل المجالس وتشكيل مجلس من الوزارة لغايات توحيد الأنظمة والتعليمات، ليتم اختيار مجلس من المجتمع المحلي والقطاع الخاص.
إعادة النظر في تشريعات أندية المدن الرياضية والصلاحيات الإدارية والمالية وفق واقع الحال.	تمّ الإجراء.
تطوير خطط استثمارية لأندية المدن الرياضية بالاعتماد على كفاءات حقيقية، وإنهاء حالات دعم الوزارة لها إلا في حالات مسوغة.	لم يتمّ الإجراء.
مراجعة قرارات أندية المدن الرياضية لتقييم حالها وآليات الصرف ووقف الاستنزاف إن وُجد، ولا يكون ذلك على حساب صغار الموظفين وخاصة في ظل ظروف الجائحة.	قيد الإجراء.
تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة للاستفادة منها وفق خطة واضحة تخضع للتقييم والقياس.	يوجد لجنة تقوم بالمراجعة.
تعزيز مبدأ المساءلة والشفافية من خلال ضمان وصول الموظفين لأصحاب القرار وإنهاء حالات القمع الوظيفي إن وُجدت.	تمّ الإجراء.
التأكيد على توصية تقرير حالة البلاد 2018 الداعية إلى تحقيق الشفافية، ليس على مستوى الوزارات وحسب، بل على مستوى الحكومة كلها في ما يتصل بمتابعة الاستراتيجيات وتقييمها من خلال مؤسسات حكومية خارج الوزارة المعنية.	تمّ الإجراء.
توفير الدعم لمركز الشباب الافتراضي لما له من أهمية في إتاحة الفرصة للشباب للاستفادة من برامجه.	تمّ الإجراء.
مركز إعداد القيادات الشبابية	
إعادة النظر في مجلس الإدارة.	تمّ الإجراء، وتشكيل المجلس في شهر آذار 2022.
إعادة النظر في التشريعات لتخدم إمكانية منح شهادة الدبلوم العالي في العمل الشبابي.	قيد الإجراء.
تعزيز قاعدة البيانات والتوثيق وفق برنامج متكامل.	قيد الإجراء.
تطوير أسس للبرامج النوعية واختيار المحاضرين.	تمّ الإجراء.
المراكز الشبابية	

الإجراء المتخذ من الوزارة	التوصية
قيد الإجراء، وقد شكّلت لجنة لهذه الغاية.	مراجعة تعليمات المراكز الشبابية المعمول بها.
تمّ الإجراء.	تقييم واقع المراكز الشبابية لتذليل العقبات الممكنة والتعامل مع التحديات وفق واقع الحال (المباني، الكوادر، الحوافز... الخ).
تمّ الإجراء.	وقف تأسيس المراكز ريثما تصوب أوضاع المراكز الموجودة.
تمّ الإجراء.	تعزيز مبدأ التشاركية ما بين المراكز في المحافظة الواحدة، وعلى مستوى الأقاليم، وفي المملكة كلها.
لم يتمّ الإجراء.	دراسة إعادة العمل بنظام المكافأة للمعلمين المشهود لهم بالعمل والتفاعل، بهدف تعزيز العضوية في المراكز.
تمّ الإجراء.	التأكيد على مبادرة إنشاء المركز الشبابي الافتراضي.

خامساً: التوصيات

بعد الوصول إلى الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي المناسب، يتم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة (مركز إعداد القيادات الشبابية، ومعهد الإدارة العامة، والقطاع الخاص) لإعداد خطة تدريب وتأهيل وتعليم مستمر لرفع كفاءة الكادر وقدرته للوصول إلى أهداف عمل الوزارة، وأن تكون خطة التدريب مبنية على الاحتياجات التدريبية المرتبطة بالوصف الوظيفي وخطة الوزارة، ووضع خطط رقابة وسياسات مالية بالتنسيق مع ديوان المحاسبة لتأهيل الكوادر الخاصة بالوزارة وتضادي المخاطر قبل وقوعها ضمن سياسات مالية محكمة، تتماشى مع معايير الرقابة الداخلية للقطاع العام، كما هو مطبق في وزارة المالية، مع التركيز على الملاحظات لديوان المحاسبة للسنوات السابقة، والعمل على تصويبها بما ينسجم مع الحوكمة الرشيدة للدولة الأردنية.

ومن خلال الدراسة لواقع الحال ومقترح الهيكلية، فالمقترح هو الدمج والاستحداث لأقسام ومديريات تعنى باحتياجات الوضع الحالي ومتطلباته، وأن يكون ضمن إطار زمني ومؤشرات أداء واضحة، من خلال:

1. إعداد خطة تدريب وتأهيل وتعليم مستمر لرفع كفاءة الكادر الوظيفي في الوزارة من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة (مركز إعداد القيادات الشبابية، ومعهد الإدارة العامة والقطاع الخاص).

2. استحداث وحدة للتدريب والتعليم المستمر وقسم للتوجيه الوطني والأمن الفكري وقسم ذوي الإعاقة في الوزارة.
3. إعادة تفعيل صندوق دعم الحركة الشبابية والرياضية لمتابعة ممتلكات الوزارة والتي تقدر بـ (3) مليار دينار، ورفد الصندوق بموظفين مختصين.
4. إلزام المنشآت التي تضم بداخلها مراكز للياقة البدنية بأن تكون شهادات العاملين فيها صادرة، أو أن يتم معادلتها عن طريق مركز إعداد القيادات الشبابية.
5. فتح أكاديميات في المحافظات للألعاب المختلفة وتوطينها بمنشآت وزارة الشباب في المحافظات.
6. تفعيل دور مركز إعداد القيادات الشبابية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب.
7. حصر عملية إدارة التدريب وتطويره بالوزارة سواء للموظفين أو الشباب، من خلال مركز إعداد القيادات الشبابية، إذ ثمة أكثر من جهة داخل الوزارة تقوم بهذا الجانب.
8. تفعيل التدريب المهني وتطويره للعاملين في المجال الرياضي والشبابي (مجال تدريب الألعاب الرياضية، والإصابات الرياضية والتدريب، والعاملين مع الشباب والطب الرياضي)، من خلال إمكانية توقيع اتفاقية مع كل من الجامعة الأردنية والجامعة الهاشمية لإعطاء شهادة الدبلوم في هذا المجال.
9. إقامة مدينة شبابية متكاملة بمواصفات عالمية بالشراكة مع القطاع الخاص أو مع مستثمر خارجي.
10. إنشاء مضمار رياضي لرياضة المشي وعمل حدائق للألعاب الرياضية في المدن الشبابية.
11. تفعيل أدوات الرقابة الداخلية لمراقبة أداء الإدارة المالية والإدارية للمنشآت في المدن الشبابية.
12. إعادة تأهيل بيوت الشباب وتسويقها سياحياً بخطة ممنهجة، وتطوير الكادر العامل في بيوت الشباب وتأهيله وتدريبه وتطوير مهاراته.
13. وضع خطة استثمارية لاستثمار بيوت الشباب لتكون بمثابة نزل فندقي يستفيد منها أبناء المجتمع المحلي والزوار، ووضع ذلك على الخريطة العالمية لبيوت الشباب، ومراعاة عوامل السلامة العامة لبيوت الشباب حسب المعايير بهذا الخصوص.

14. تطوير إجراءات التشغيل المعيارية للمراكز الشبابية وبما يراعي أفضل الممارسات من حيث الأداء وإجراءات السلامة العامة والاستثمار الأفضل للموارد المالية.
 15. توفير وسائل النقل لمراكز الشباب وبناء قدرات العاملين العلمية والعملية وتعزيزهما في المراكز الشبابية.
 16. دمج مراكز الشباب والشابات المجاورة بمركز واحد لتقليل التكاليف، وتخصيص أيام محددة لكل من الشباب والشابات.
 17. فتح المراكز الشبابية للمجتمع المحلي والمؤسسات العامة للاستفادة منها ضمن ضوابط محددة، ووضع معايير خاصة أثناء التفكير بإنشاء أي مركز شبابي جديد.
 18. الترويج للبرامج والأنشطة ومرافق الوزارة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وبما يحقق الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الشباب.
 19. نشر دليل خدمات الوزارة إلكترونياً لإتاحة الفرصة للجميع للاطلاع على خدمات الوزارة وسبل الاستفادة منها وخاصة الشباب.
 20. توفير النفقات التشغيلية لمديريات الشباب المستأجرة (مأدبا والبلقاء وإربد) ونقلها إلى أحد المراكز النموذجية في مراكز المحافظات.
 21. إطلاق برنامج للمسارات في المناطق السياحية مثل عجلون، وإربد، ومأدبا، والكرك، ومعان والطفيلة، وذلك ليكون الشباب جزءاً من الترويج السياحي لتلك المناطق.
 22. إنشاء مخيمات وطنية للشباب الأردني من أبناء المغتربين بالتعاون مع السفارات الأردنية، لخلق حالة من التواصل وإطلاع الشباب المغترب على أهم الإنجازات الوطنية.
 23. دراسة برامج الوزارة المعنية بمحاربة الفكر المتطرف، ومحاربة آفة المخدرات بالتعاون مع الأمن العام والجهات المعنية بذلك.
 24. تمكين الشباب سياسياً من خلال تفعيل دور المعهد السياسي للوزارة ودعمه ورفده بالكوادر المؤهلة ودعم برامجه.
- تطوير برامج متقدمة ومتخصصة لتأهيل قيادات شبابية فاعلة في كافة المحافظات من خلال تقديم التدريب اللازم لهم.

المراجع

- .المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد 2018.
- .المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد 2019.
- .المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد 2020.
- وزارة الشباب، تقرير المنجزات، 2021.
- الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025).
- وزارة الشباب، تقرير المنجزات والمبادرات.
- نظام التنظيم الإداري لوزارة الشباب رقم (87) لسنة 2016.
- لقاءات ومقابلات مع عدد من مديري المركز والميدان وبعض الموظفين والشباب وجلسات العصف الذهني.

الملحق

أبرز الأنشطة التي نفذتها وزارة الشباب ومراكز الشباب التابعة لها بالتعاون مع الشركاء، إذ توضح الجداول الآتية أمثلة على أنواع بعض الأنشطة ومسمياتها تبعاً لكل محور من محاور الاستراتيجية الوطنية للشباب.

أنشطة المحور الأول: الشباب والتعليم والتكنولوجيا

الرقم	اسم النشاط	الشركاء
1	دورات تدريبية في التصميم الجرافيكي	الجامعات الأردنية
2	دورات تدريبية في الإنفوجرافيك	المراكز الثقافية الخاصة
3	المهارات الرقمية	وزارة التربية والتعليم
4	مهارات التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي	كليات علم النفس والاجتماع/ كليات الحاسب الإلكتروني
5	إعداد الوسائط الرقمية (سوشال ميديا)	وزارة الاقتصاد الرقمي/ محطات المعرفة
6	صيانة أجهزة الحاسوب	مراكز الصيانة الخاصة
7	تحميل البرامج الإلكترونية الحديثة	مراكز تكنولوجيا المعلومات
8	أساسيات إدارة التكنولوجيا	الجامعات الأردنية
9	التسويق الإلكتروني	الجامعات الأردنية
10	إعداد العروض التقديمية (بوربوينت)	المراكز الثقافية الخاصة

أنشطة المحور الثاني: الشباب وسيادة القانون والحاكمية الرشيدة

الرقم	اسم النشاط	الشركاء
1	محاضرات معرفية تتصل بالدستور الأردني	الجامعات الأردنية/ كليات الحقوق
2	التوعية القانونية بما يتصل بأمور اللاجئين	منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
3	الجرائم الإلكترونية والتعامل معها	مديرية الأمن العام
4	مكافحة التسول بالطرق القانونية	وزارة التنمية الاجتماعية
5	محاربة الفساد	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
6	الدستور الأردني والقوانين المنبثقة عنه	الجامعات الأردنية/ كليات الحقوق
7	مفهوم المساءلة	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
8	المسؤولية القانونية للفرد أمام المجتمع	محامو القطاع الخاص
9	القوانين والأنظمة في تحقيق مبدأ العدالة	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
10	نظام الخدمة المدنية وتكافؤ الفرص	ديوان الخدمة المدنية

أنشطة المحور الثالث: الشباب والمواطنة الفاعلة

الرقم	اسم النشاط	الشركاء
1	المشاركة بالاحتفالات الوطنية	مؤسسات المجتمع المحلي
2	المشاركة والاحتفال بالمناسبات الدينية	وزارة الأوقاف
3	تشجيع الشباب على المشاركة بالانتخابات النيابية	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
4	تشجيع الشباب للترشح لعضوية مجالس الإدارة المحلية	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية / وزارة الإدارة المحلية
5	المشاركة بالأعمال التطوعية المجتمعية	القطاع الثالث
6	الشباب والمجتمع في تعزيز المواطنة البيئية الفاعلة	وزارة البيئة
7	تمكين الشباب وتزويدهم بالمهارات الحياتية التفاعلية	اليونيسيف
8	المواطنة الفاعلة: مسؤولية وواجب	الجامعات الأردنية
9	مفاهيم المواطنة الفاعلة باستخدام آليات صنع القرار	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
10	الشباب والثقافة المدنيّة	مؤسسات المجتمع المدني

أنشطة المحور الرابع: الشباب والريادة والتمكين الاقتصادي

الرقم	اسم النشاط	الشركاء
1	ملتقيات الإبداع والابتكار للشباب	اليونيسيف / مؤسسات المجتمع المدني
2	إدارة المشاريع الصغيرة	الجامعات الأردنية
3	المطابخ الإنتاجية	الأكاديميات الفندقية
4	دورات في صناعة الحلويات	أصحاب الخبرة من المجتمع المحلي
5	دعم ثقافة ريادة الأعمال	مؤسسة نهر الأردن
6	القدرات الإدارية التجارية للشباب	الجامعات الأردنية
7	التمكين الاقتصادي للمرأة	مجالس الإدارة المحلية
8	التمكين الاقتصادي والريادة للشباب	مؤسسة إنجاز
9	تمكين الشباب لسوق العمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية	المناطق الاقتصادية الحرة / وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
10	المهن المتاحة أمام العمالة المحلية	وزارة العمل / ديوان الخدمة المدنية

أنشطة المحور الخامس: الشباب والمشاركة والقيادة الفاعلة

الرقم	اسم النشاط	الشركاء
1	مشروع المشاركة الفاعلة للشباب في المجتمعات المحلية	وزارة الإدارة المحلية والقطاع الثالث
2	برامج تدريبية لتنمية مهارات الشباب في القيادة والمشاركة الفاعلة	مؤسسات المجتمع المدني
3	الشباب وقيادة العمل الجماعي	مؤسسات المجتمع المدني
4	الشباب والعمل التطوعي	مؤسسة ولي العهد
5	مشاركة فاعلة للشباب في عملية التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
6	توطين المبادرات الشبابية	مؤسسات المجتمع المدني
7	برنامج "مهاراتي"	اليونيسيف
8	مبادرة "اصنع نفسك"	مؤسسات المجتمع المدني
9	مشاركة الشباب في الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
10	المشاركة الفعالة للشباب في صنع القرار	مؤسسات المجتمع المدني

أنشطة المحور السادس: الشباب والأمن والسلم المجتمعي

الرقم	اسم النشاط	الشركاء
1	الجلوة العشائرية	وزارة الداخلية
2	أجندة السلام والأمن	أجيال السلام
3	التأثير الإيجابي والسلبي لوسائل التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي	مديرية الأمن العام / مركز السلم المجتمعي
4	الدور الحيوي والإيجابي للشباب في تعزيز السلام والأمن الدوليين	أجيال السلام
5	دور الشباب في تحقيق الأمن عناصر الأمن الوطني الأردني	مديرية الأمن العام / مركز السلم المجتمعي
6	دور الشباب في بناء الأمن والسلام	أجيال السلام
7	شغب الملاعب	مديرية الأمن العام / مركز السلم المجتمعي
8	السلام والأمن والعمل الإنساني	منظمة الأمم المتحدة للاجئين
9	دور الشباب في تعزيز السلم والتماسك الاجتماعيين	مديرية الأمن العام / مركز السلم المجتمعي
10	التحالف الأردني حول قرار 2250 الشباب والسلم والأمن	أجيال السلام

أنشطة المحور السابع: الشباب والصحة والنشاط البدني

الرقم	اسم النشاط	الشركاء
1	النشاط البدني لدى الشباب والمراهقين	وزارة التربية والتعليم
2	الرياضة من أجل الصحة	الجامعات الأردنية/ كليات التربية الرياضية
3	الصحة البدنية والعقلية	الجامعات الأردنية/ كليات التربية الرياضية
4	التعامل مع فيروس كورونا	وزارة الصحة
5	الصحة الإيجابية	وزارة الصحة
6	الغذاء والصحة	وزارة الصحة
7	صحة القلب، والحالة المزاجية	الجامعات الأردنية/ كليات التربية الرياضية
8	شباب من أجل الصحة	مؤسسة ولي العهد / منصة "نحن"
9	المبادئ الأساسية لممارسة النشاط البدني	الأندية الرياضية
10	الأنماط السلبية المؤثرة على الصحة	الجامعات الأردنية/ كليات التربية الرياضية

